A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/46/495
4 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : CHINESE/ENGLISH/
RUSSIAN/SPANISH

OCT 15 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ٦٠ (د) من جدول الاعمال

نزع السلاح العام الكامل

تحويل الموارد العسكرية الى الاغراض المدنية

تقرير الامين العام

المحتويات

	الصفحة
أولا - مقدمة	٢
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات	٣
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣
بروني دار السلام	٧
بلغاريا	٧
بنما	١٠
بيرو	١٢
بيلاروس	١٣
الصين	١٣
الفلبين	١٦
كوبا	١٨
لختنشتاين	١٨
النرويج	٢٠

* اعتبارا من ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ غُيّر اسم جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الى بيلاروس .

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ القرار ١١٦/٤٤ باء المعنون "تحويل الموارد العسكرية" الذي جاء في الفقرتين ١ و ٢ من منطوقه ان الجمعية العامة ، تدعو الدول الاعضاء الى تقديم آرائها الى الامين العام قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ فيما يتصل بمختلف جوانب تحويل الموارد العسكرية الى الاغراض المدنية وتقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها السادسة والاربعين بندا بعنوان "تحويل الموارد العسكرية الى الاغراض المدنية" .

٢ - وعملا بطلب الجمعية العامة ، طلب الامين العام من الدول الاعضاء في مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ أن تقدم آرائها في مختلف جوانب تحويل الموارد العسكرية الى الاغراض المدنية . وحتى الآن جاءت ردود من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبروني دار السلام وبلغاريا وبنما وبيرو وبيلاروس والصين والفلبين وكوبا ولختنشتاين والنرويج . والردود واردة في الفرع ثانيا من هذا التقرير . أما الردود الاخرى فسترد في صورة إضافات الى هذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]
[٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١]

١ - ونحن مقتنعون ، في الاتحاد السوفياتي ، بأن تحويل الانتاج الحربي الى تلبية الاحتياجات السلمية يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية تغيير أولويات تطور الحضارة العالمية نحو بناء عالم أفضل ، أكثر أمنا واستقرارا ويمكن التكهن به . كما أنه برهان عملي على سلامة سياسة تطهير العلاقات الدولية من الطابع العسكري ، وإعادة توجيه امكانيات التدمير الهائلة نحو تلبية احتياجات البناء والتنمية .

٢ - والتحويل مرتبط عضويا بنزع السلاح ، ويجئ ، في معظم الحالات ، نتيجة له . وتعتمد طبيعته ووتيرة تحقيقه ونطاقه وآفاقه ، بدرجة كبيرة ، على ضخامة الجهود الرامية الى تهيئة المناخ السياسي الذي يساعد على الحد من الاسلحة وتخفيضها . ويمكن للتقدم الموفق على طريق إعادة توجيه الانتاج الحربي نحو تلبية الاغراض

السلمية أن يساعد على تشكيل الجهود السياسية والاجتماعية المفضية الى اتخاذ تدابير جديدة لنزع السلاح . ولهذا ، فإن من المهم محاولة تحقيق مثل ذلك الترابط بين عمليتي نزع السلاح والتحويل ، الذي لا يكفل وقف سباق التسلح بصورة لا رجعة فيها فحسب ، بل ويحفز الاهتمام الاقتصادي بالخطوات المقبلة لتخفيض مستوى الاستعدادات العسكرية ، وتحويل القدرات الدفاعية نحو انتاج السلع المدنية .

٣ - ومنذ بداية نزع السلاح الفعلي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي ينفذ وفقا للاتفاقات الدولية ، والقرارات المتعلقة بالمبادرات الفردية ، بذلت في البلاد جهود واسعة النطاق في مجال التحويل . واعتمد في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ برنامج حكومي لتحويل الصناعة الحربية وتطوير انتاج السلع المدنية في المجمعات الحربية في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٩٥ . ومنطلق هذا البرنامج هو التخفيض الملموس لحجم الانفاق على الدفاع من إجمالي الدخل القومي حتى منتصف العقد الحالي . كما أن البرنامج يرمي الى احداث مطردة في نصيب الانتاج المدني من الانتاج العام للمجمع الدفاعي على حساب تخفيض إنتاج أسلحة المدفعية والاسلحة الصاروخية ، وتكنولوجيا المدرعات ، والطائرات المقاتلة والطائرات العمودية ، وغير ذلك من التكنولوجيات الحربية .

٤ - والواقع أن الحديث يدور عن عملية جذرية لإعادة توجيه القدرة الانتاجية للقطاع الدفاعي وتغليب الطابع المدني عليها . ويملي ذلك تزايد أهمية الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجوانب الاخرى لكفالة أمن البلاد ، وحتمية تكوين بنية متشعبة للثقة الدولية ، تستبعد العودة لعلاقات التنافس الذي يعتمد على القوة العسكرية .

٥ - ومنطلق الاتحاد السوفياتي هو أن مما يساعد على تخفيض النفقات العسكرية وتحقيق التحويل بنجاح على الاصعدة الوطنية ، تنمية التعاون الدولي الواسع النطاق في هذا المجال ، وتنظيم التبادل المكثف ، المتعدد الجوانب للخبرات المتجمعة ، وتوحيد جهود المجتمع الدولي من أجل البحث المشترك عن حلول فعالة للمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تبرز لا محالة أثناء تخفيض القدرات الانتاجية ذات التوجه الحربي .

٦ - ويمكن لمنظمة الامم المتحدة التي تجمّع لديها الكثير من المبادرات القيمة في مجال نزع السلاح والتنمية ، وتخطيط وتنفيذ تدابير التحويل المختلفة ، أن تلعب دورا كبيرا في تنظيم التعاون الدولي المتعدد الاوجه في مجال التحويل . ومن المهم

عندئذ أن نسعى لان تمر مناقشات قضايا إعادة توجيه الانتاج الحربي نحو الاحتياجات السلمية في الامم المتحدة في ارتباط وثيق بالمفاوضات الجارية المتعلقة بدائرة متسعة من قضايا نزع السلاح . إن مثل هذا النهج الذي يتماشى مع مبدأ التوازن البناء في تطوير عمليات نزع السلاح والتحويل يساعد على ضبط الشروط والمعالم المادية لتحويل الصناعة الحربية ، وتلافي الآثار السلبية الاجتماعية - الاقتصادية المحتملة لنزع السلاح وتحييدها .

٧ - ويدعو الاتحاد السوفياتي ، بصفة خاصة ، الى تكثيف الحوار المتعدد الاطراف في الامم المتحدة بشأن المضمون المفاهيمي لمبدأ الكفاية المعقولة وأساليب تطبيقه بهدف تحديد المعايير والخواص الاساسية للتوجه الدفاعي الصرف للانشطة العسكرية للدول ، متضمنا جوانبه العسكرية الاقتصادية .

٨ - وفي الامم المتحدة ، يمكن اتباع طريقة أكثر موضوعية موجهة نحو الخروج بقرارات عملية وتنفيذها ، وذلك بالنسبة للنظر في مشكلة الحفز الاقتصادي لعملية نزع السلاح ، والعوامل الاقتصادية اللازمة لمساندة التدابير الرامية الى تخفيض مستوى المواجهة العسكرية . ومن المناسب ، في هذا الصدد إجراء مشاورات اقتصادية خاصة في إطار المفاوضات المتعددة الاطراف المتعلقة بتخفيض القوات المسلحة والاسلحة .

٩ - ويمكن للاطراف ، أثناء تلك المشاورات التي تتم بصورة منتظمة ، إخطار بعضها بعضا بمواعيد ومستويات تقليص الانتاج الحربي ، ومناقشة فوائد وتكاليف التحويل المتوقعة ، وتبادل خبرة استخدام الموارد المحررة في تحقيق التنمية السلمية . ويمكن التفكير في تنسيق جهود التحويل للبلدان المعنية التي لديها هياكل انتاجية عسكرية متشابهة ، بما في ذلك التدابير الرامية الى تلاقي مصالحها التجارية في هذا المجال .

١٠ - ومما له أهمية فكرة الاشتراك في اجراء دراسة اقتصادية لمشاريع الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح ، التي من بين مهامها تحديد إمكانية تنفيذها من زاوية الامكانيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة والمتوقعة في البلدان الاطراف ، وإظهار مقبولية أحجام ومواعيد التخفيضات المعتزمة ، وذلك من زاوية استراتيجية التحويل المنطقية ، ووضع قائمة بالمتطلبات الاقتصادية الواقعية ، التي تخضع للجرد عند وضع الاتفاقات النهائية .

١١ - ومن الملائم ، الى جانب إجراء مشاورات بشأن المشكلة العسكرية الاقتصادية ، وضع آلية في إطار الامم المتحدة للتكيف الاقتصادي للدول مع تخفيض مستوى الانفاق العسكري ، ويدور الحديث ، بصفة خاصة ، عن مجموعة التدابير الرامية الى التكيف الاقتصادي للقطاع العسكري لخطط وبرامج التحويل الجاري أو المزمع تنفيذها ، ويشمل ذلك الخطوات المحددة الرامية الى البحث عن مصادر لتمويل مشاريع التحويل ، وتنشيط الطلب على انتاجها ، وإعادة تأهيل اليد العاملة والحاقها بالعمل ، وتأمين الحوافز الاقتصادية الاخرى لتعزيز التوجه المدني للصناعات العسكرية .

١٢ - ومما يمكنه أن يصبح أحد عناصر تلك الآلية برامج الامم المتحدة الهادفة المعنية بمساعدة تحويل أهم تقنيات القطاع العسكري ، وتمويل تلك البرامج ، والاستفادة تجاريا من نتائج انشطتها أيضا ، عن طريق قيام البلدان ذات المصلحة بإنشاء صناديق دولية ملائمة ، ومجمعات ابتكارية واستثمارية .

١٣ - وينادي الاتحاد السوفياتي بأقصى الدعم لامكانات الامم المتحدة من أجل مقارنة بدائل التحويل المختلفة ، والاشتراك في وضع نماذج فعالة له ، مع أخذ الخصائص الوطنية لبعض البلدان في الاعتبار . إن حل هذه المسألة يساعد ، بصفة خاصة ، على التنفيذ العملي للاقتراح الذي قدمه الجانب السوفياتي بشأن قيام فريق من الخبراء الدوليين البارزين باجراء دراسات متعددة التخصصات لمجموعة المشاكل الكبيرة المتعلقة بتحويل الاقتصاد الحربي الى المسار المدني بهدف تعميم ونشر خبرة التحويل المتجمعة في البلدان والمناطق المختلفة .

١٤ - والاتحاد السوفياتي من جانبه على استعداد للقيام ، وفقا لاحكام الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وحرصا على تطوير مهام البحث والتعميم والنشر المتواصل للخبرة الدولية في هذا المجال ، بالمبادرة باعداد تقرير يرفعه للامين العام للامم المتحدة قبل نهاية العام الحالي ، عن تجربة وآفاق تنفيذ برامج التحويل في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

١٥ - إن إدراج موضوع التحويل في جدول أعمال الدبلوماسية المتعددة الاطراف يساعد أيضا على اخضاع هذا الجانب أو ذاك من جوانبه لمناقشة هيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة .

١٦ - ومن الممكن مناقشة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لموضوع التحويل ، بصورة مثمرة ، في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٧ - وبالنظر الى المفاوضات التي انتهت مؤخرا ، وكذلك المفاوضات الجارية بشأن عقد اتفاقات جديدة واسعة النطاق تتعلق بالحد من الاسلحة وتخفيضها ، فإن من الملائم إشراك اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة في تحديد الجوانب الاقليمية لعمليات التحويل في القارة الاوروبية .

١٨ - ويبدو مثمرا إشراك لجنة الامم المتحدة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقييم إمكانيات الاستخدام السلمي لتكنولوجيا القطاع العسكري واستكشاف آفاق توجيه التعاون الدولي في هذا المجال .

١٩ - ويمكن أن يقوم معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح بإعداد دراسات متعمقة بشأن نوعيات محددة من قضايا التحويل ، وكذلك إعداد تقييمات للتكهن بآثارها المحتملة .

٢٠ - ويجوز أيضا استغلال إمكانات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة استغلالا نشطا في أغراض تنمية التعاون الدولي في مجال التحويل . وإننا ندعو في هذا الصدد الى مواصلة نشاط منظمة العمل الدولية المتعلق بدراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتحويل ووضع الآليات العملية لإدماج القوى العاملة المتوفرة بهذه الطريقة في أوجه الانتاج المدني والمحافظة على مستوى العمالة . ويمكن لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بدورها أن تعمل على وضع مشاريع محددة ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال إعادة توجيه الانتاج الحربي نحو تلبية الاحتياجات المدنية .

٢١ - وينادي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على وجه العموم بإقامة حوار موضع متعدد الاطراف في الامم المتحدة يتعلق بمجموعة قضايا إعادة التوجيه المدني للموارد العسكرية ، وإشرائه بمضمون عملي محدد . إن التحويل ، اذا طُرح على مستوى السياسة العملية ، كبرنامج للتدابير الملموسة يضم كل ما اكتسبه المجتمع الدولي من خبرة إيجابية ، يمكن أن يصبح عاملا فعّالا في تكوين وبناء الثقة الدولية ، وإزالة حواجز العزلة الاقتصادية المتبقية ، وتنظيم التعاون الإيجابي بين الدول في مجال الاقتصاد .

بروني دار السلام

[الاصل : بالانكليزية]
[٦ أيار/مايو ١٩٩١]

١ - تتشرف الوزارة مرة أخرى بأن تنقل إليكم تأييد بروني دار السلام لقرار الجمعية العامة ١١٦/٤٤ ياء . على انه نظرا لأن بروني دار السلام من صغار مستهلكي المواد العسكرية بالقياس إلى دول أخرى ، لا سيما الكبرى منها ، فإن مساهمتها في التنفيذ الفعال للقرار ليس لها بالتالي شأن يذكر .

وعلى الرغم من أن تحويل الموارد العسكرية إلى الاغراض المدنية موجود فعلا في فترات معينة فإن استعمالاته قاصرة جدا على أنواع معينة من المركبات العسكرية . وأحيانا احيلت مركبات عسكرية لاستعمالها في النقل العام خلال بعض الاحداث الوطنية .

بلغاريا

[الاصل : بالانكليزية]
[١٩ حزيران/يونيه ١٩٩١]

١ - تنال قضية تحويل الموارد العسكرية إلى الاغراض المدنية اهتماما متزايدا في الحالة الدولية الراهنة . وتوجد فعلا أولى النتائج الإيجابية لنزع السلاح الحقيقي . فقد بدأ تنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . كما يجري وضع مستلزمات تقليل الاسلحة الهجومية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ولا جدال في أن وضع اتفاقية بشأن الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتها مهمة لها الأولوية . وجرى توقيع معاهدة باريس بشأن القوات التقليدية في أوروبا . وفي نفس الوقت تقوم عدة دول بإجراءات إنفرادية لنزع السلاح .

٢ - إن النتائج الكبيرة التي تحققت في نزع السلاح وتحديد الاسلحة ، والاحتمالات الإيجابية في هذا المجال ، كلها تعزز أهمية الجوانب الوطنية والدولية من تحويل الموارد العسكرية . وعموما يمكن تعريف هذا التحويل بانه عملية تدريجية تتحول فيها نسب الموارد البشرية والمالية والمادية الموزعة على المجالين المدني والعسكري

لصالح المجال الاول . ومن ثم يمكن اعتبار التحويل استمرارا وتطورا طبيعيين لتخفيض الاسلحة وإزالتها ، وضمانا سياسيا واقتصاديا لعدم الارتداد عن نزع السلاح .

٣ - وقد أخذت عدة دول منذ زمن طويل تعمل على تحويل الموارد العسكرية . فقد طرحت مرارا على الكونغرس الامريكي قوانين للتحويل العسكري . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أعلن الاتحاد السوفياتي انه يعتزم تقديم خطته الوطنية للتحويل إلى الامم المتحدة . ومبادرة الفلبين التي طرحت في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح معروفة جيدا . كما أبدت دول كثيرة في أوساط الامم المتحدة اهتمامها بقضايا تحويل الموارد العسكرية . وجاء اعتماد القرار ١١٦/٤٤ باء وعنوانه "تحويل الموارد العسكرية" بتوافق حقيقي في الآراء . وهناك دليلا آخر على اتساع الاهتمام بقضية تحويل الموارد العسكرية إلى الاغراض السلمية ، وهو القرار ٥٨/٤٥ نون المعنون "التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة" الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠ . وترى جمهورية بلغاريا أن التزام الامم المتحدة بهذه القضية حسن التوقيت للغاية وينسجم مع الاتجاهات الإيجابية الراهنة في العلاقات الدولية .

٤ - وقد قامت جمهورية بلغاريا بإجراءات إنفرادية لنزع السلاح التقليدي ، واعقبتها بأنشطة متصلة بذلك يراد بها التحويل الفعلي لجزء مناسب من قدراتها الصناعية المتصلة بالنواحي العسكرية . واقيمت في بلغاريا مجموعة مشتركة بين الادارات لدراسة مشاكل التحويل . وستقوم المجموعة ببحث وتحليل علميين لاشكال وسبل تهيئة كل صناعة ومؤسسة يراد تحويلها إلى الانشطة غير العسكرية ، مع مراعاة ما يتصل بذلك من خبرة أجنبية وظروف بلغاريا الخاصة . وفي الشركات البلغارية التي تنتج الاسلحة والمعدات القتالية ، أصبحت نسبة الإنتاج المدني إلى العسكري تبلغ ٤٠ إلى ٦٠ في المائة بينما كانت ٣٠ إلى ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٨ . وينتظر معدل تجديد قدره ٣٦ في المائة في إنتاج السلع الاساسية في الصناعة الدفاعية . وقد أدى التحويل الى تزايد عدد المصانع العسكرية في بلغاريا التي تنتج حاليا عدد الورش ، وآلات النقل والزراعة ، وآلات النسيج والصناعات الغذائية ، ومكونات نظم التسيير الآلي وما إلى ذلك .

٥ - وتدرك بلغاريا أن تحويل الموارد العسكرية مسالة صعبة ومعقدة . وهي مقتنعة في الوقت ذاته بإمكانية التغلب على الامور غير الواضحة وأوجه التردد في هذا الميدان بجهود مشتركة بين الدول المعنية . وبذلك يمكن ان يسهم التحويل في رفع مستويات المعيشة في هذه الدول .

٦ - ومن صالح جميع الدول منفردة والمجتمع الدولي مجتمعا أن يجري تحويل الموارد العسكرية على أمثل وجه . ولهذا تحتاج الملاحظات التالية إلى اهتمام :

- إن التوازن السليم بين القطاع العسكري والقطاع غير العسكري من اقتصاد الدول قضية عالمية ويستدعي حلها جهودا دولية . فلا يمكن ان يجري التحويل خارج مشاكل الطاقة والبيئة والسكان وغيرها من القضايا التي تواجه جميع الامم حاليا .

- تكشف أيضا أهمية التحويل لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول عن عالمية هذه القضية ؛

- لقضية تحويل الموارد العسكرية ترابطات بالجهود المحسوسة للدول من أجل تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

٧ - يجب على الدول عند النظر في قضية تحويل الموارد العسكرية ألا يغيب عن بالها ضرورة إغلاق أو إعادة تشكيل صناعتها العسكرية ، وتقليل الاسلحة الموجودة أصلا ، والتكفل بإعادة توجيه الوظائف وإعادة تاهيل الموظفين المستخدمين في هذا المجال .

٨ - يمكن أن تجد المصالح المشتركة بين الدول في الجوانب النظرية والعملية من مسالة تحويل الموارد العسكرية مكانها المناسب في هذا المجال الجديد من التعاون الدولي . وباستطاعة الامم المتحدة أن تقوم بدور هام في مساعدة الدول الاعضاء على زيادة تبادل الخبرات الوطنية بهدف توحيد الجهود بين الدول الاعضاء ، وتسهيل مهمة المجتمع الدولي في دراسة وحل المشاكل المشتركة المتعلقة بتحويل الموارد العسكرية إلى الاغراض المدنية .

٩ - ويمكن تبادل الخبرات الوطنية حول تحويل الموارد العسكرية من خلال إدارة شؤون نزع السلاح بالامم المتحدة و/أو معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وتؤمن جمهورية بلغاريا بأن أحد الطرق الممكنة للنهوض بهذا التبادل هو أن تقدم الدول الاعضاء إلى الامين العام دراسات وطنية ومعلومات أخرى ذات صلة حول مشاريع التحويل . إذ أن هذه المصارف الخاصة ببيانات التحويل تساعد كل دولة على اختيار أفضل تصرف في هذا المجال .

١٠ - وعندما تتزايد بالتدريج في عملية التحويل ضرورة النظر في المشاكل الملحة والآنيّة ، يستطيع الامين العام في الوقت المناسب ان يقوم بدراسة للاهداف والمبادئ وأشكال النشاط المحتملة في هذا المجال ويمكن لهذه الدراسة ولاية مناقشة حول التحويل عموما ان تحلل مختلف الجوانب الوطنية والإقليمية والعالمية من القضية ، والسمات الخاصة بالتحويل في مجال نزع السلاح النووي والكيميائي والتقليدي ، والصلة بين التحويل والبيئة ، والإجراءات التي ينبغي ان يتخذها المجتمع الدولي في مجال تحويل الموارد العسكرية .

١١ - وينص قرار الجمعية العامة ١١٦/٤٤ ياء بشأن تحويل الموارد العسكرية على مقدار التزام الدول الاعضاء بزيادة النهوض بهذه القضية . واتضحت من الآراء المتبادلة حتى الآن ضرورة القيام بجهود إضافية للتغلب على بعض الشكوك البادرة من أجل تمهيد الطريق نحو زيادة فعالية اشتراك الامم المتحدة في استغلال النتائج المحتملة من عملية التحويل العسكري لصالح رفاهية جميع الامم .

١٢ - ويجب أن يكون اشتراك الامم المتحدة في النهوض بقضية تحويل الموارد العسكرية عملية تدريجية تراعي مصالح جميع الدول المعنية . ومن رأي جمهورية بلغاريا ألا تظل مسألة التحويل خارج نطاق اهتمام المجتمع الدولي ، لان أهميتها قد تتزايد بازدياد التقدم في عملية نزع السلاح وتحديد الاسلحة .

بنما

[الاصل : بالاسبانية]
[١ آب/أغسطس ١٩٩١]

١ - إن حكومة جمهورية بنما منكبة ، بعد الاحداث التي جرت في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، على عملية لنزع السلاح ، ولهذا السبب فإن خبرة بنما فيما يتعلق بتحويل الموارد العسكرية إلى المهام المدنية تعتبر ذات أهمية بالغة .

٢ - وتمثل قوات الدفاع البنمية سابقا مؤسسة لها مهام عسكرية وسياسية وادارية على حد سواء لكنها تعطي مع ذلك للنواحي العسكرية أهمية خاصة في مجال شراء المعدات وفي مجال تدريب الافراد .

٣ - وبموجب المرسومين ٣٨ و ٤١ الصادرين في شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ ألحق بـــوزارة الداخلية والعدل مكاتب عديدة تقدم خدمات ذات طابع اداري وكانت تابعة لقوات الدفـاع سابقا :

(أ) الادارة الوطنية للهجرة والتجنس .

(ب) الادارة الوطنية للمرور والنقل البري .

(ج) الادارة الوطنية للتحقيقات وتسمى حاليا "الشرطة الفنية القضائية" .

(د) الادارة الوطنية للتأديب (السجون) .

(هـ) الادارة الوطنية لجوازات السفر .

٤ - وفي هذا التنظيم القانوني توجد أربع ادارات للأمن العام منفصلة ومستقلة عـن بعضها من حيث الولايات والأفراد ، وهي خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية .

(أ) الشرطة الوطنية .

(ب) الادارة الجوية الوطنية .

(ج) الادارة البحرية الوطنية .

(د) ادارة حماية المؤسسات . (ملحقة بوزارة رئاسة الجمهورية) .

٥ - كما أنشئت اللجنة الوزارية المشتركة وعهد اليها بمسؤولية توزيع العديد مـن ممتلكات قوات الدفاع سابقا . وقد نقلت هذه اللجنة ، المؤلفة من وزراء الداخليـة والعدل ، ورئاسة الجمهورية ، والمالية ، والخزانة ، إلى مؤسسات عامة ملكية عـدد كبير من العقارات ، من بينها ما يلي :

(أ) منشآت عسكرية : سبع عشرة قلعة أو ثكنة عسكرية .

(ب) ثمانية مقار سكن لرؤساء المناطق العسكرية ومقار لجمعية زوجات ضباط قوات الدفاع البنمية .

(ج) تسعة عشر عقارا من عقارات متنوعة .

٦ - بما في ذلك جميع أثاث ومعدات منشآت عسكرية مختلفة وكذلك مكاتب اللواء السابق مانويل أ. نورييغا التي تستخدمها حاليا عدة مؤسسات عامة في البلد . (القطاع : الصحة والتعليم والرياضة والاشغال العامة الخ .) .

٧ - وقد نقلت جميع المعدات الثقيلة لكتيبة المهندسين العسكريين إلى وزارة الاشغال العامة ، ووضعت اثنتا عشرة طائرة كانت مملوكة للقوات الجوية البنمية سابقا ، وتبلغ قيمتها السوقية نحو عشرة ملايين دولار ، تحت تصرف وزارة المالية والخزانة لبيعها .

بيرو

[الاصل : بالاسبانية]
[٨ آب/أغسطس ١٩٩١]

١ - بموجب الفقرة ١ من القرار ١١٦/٤٤ ياء الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ تعتبر حكومة بيرو أن تحويل الموارد العسكرية لاستخدامها في الأغراض المدنية مسألة ذات أهمية سياسية بالغة ، لاسيما من أجل تعزيز التعاون الدولي وتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في جميع البلدان .

٢ - وبيرو ملتزمة في هذا الصدد بتعزيز هذه المسألة في إطار منظومة الامم المتحدة ، وبتأييد تدابير محددة واجراءات فعالة لتنفيذها على نحو سريع وفعال .

٣ - وإن تنفيذ هذه التدابير والاجراءات يتطلب الدراسة الدقيقة للعناصر القانونية والادارية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التحويل ، كما ينبغي أن يجمع كل الجوانب المتعلقة بالمصالح الوطنية المشروعة للدول الاعضاء .

٤ - ومن جهة أخرى ينبغي أن تكون عملية التحويل المذكورة ذات طابع منهجي وتدريجي ، وينبغي أن تدرس ، علاوة على المسائل الاخرى ذات الطابع الاجرائي ، النتائج

الاجتماعية الاقتصادية ـ التحويل التكنولوجي وتدريب الموارد البشرية والبطالة المؤقتة ـ التي يمكن أن تترتب على هذا التحويل .

٥ - وختاما ، تواصل بيرو تاييدها لجميع المبادرات التي يمكن أن تعزز المسالة التي ينطوي عليها القرار ١١٦/٤٤ ياء ، وبالتالي فإنها تؤكد مجددا تاييدها لادراج هذا الجانب في جدول أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

بيلاروس

[الاصل : بالروسية]
[٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠]

١ - إن التطورات الإيجابية في العلاقات الدولية وعملية تحديد الاسلحة ونزع السلاح الجارية حاليا وعملية التحول الملحوظ نحو أسس جديدة للامن الدولي الذي سيلعب فيه عنصرا الثقة والوضوح دورا متزايد الاهمية ، كلها عناصر في المهمة العاجلة الكبرى التي تواجهنا الان والمتمثلة في التحول من اقتصاد يقوم على التسلح الى اقتصاد يقوم على نزع السلاح . وفي ضوء ذلك ، نعلق أهمية كبرى على التعجيل بتحويل الانتاج العسكري وتوجيه القدرة والموارد التي يفرج عنها هذا التحويل لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية .

٢ - وبيلاروس مقتنعة بأن التحويل ضروري ومستصوب وله في النهاية آثار نافعة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية ، وهي لذلك أيدت القرار ١١٦/٤٤ (ياء) ، المعنون "تحويل الموارد العسكرية" .

٣ - ومن المعروف تماما أنه في الوضع الراهن للاقتصاد السوفياتي تعتبر الصناعة الدفاعية من القطاعات الانتاجية الاكثر تطورا والافضل تنظيما . ولهذا ومع إعادة تشكيل الاقتصاد فإن على هذا القطاع أن يعمل لا كمصدر للموارد فحسب بل أيضا كمصدر للتكنولوجيا الاكثر تطورا والتي تستخدم في انتاج المعدات للفروع المدنية من الاقتصاد وإنتاج السلع الاستهلاكية القادرة على المنافسة في السوق العالمية . كما أن من الممكن نقل هذه التكنولوجيات الى فروع الاقتصاد الاخرى .

٤ - وترى بيلاروس أن تحويل الانتاج العسكري ، نظرا لما له من إمكانيات اقتصادية مهمة ، يعتبر أيضا عاملا مهما في الامن الدولي كما أنه في الوقت نفسه يشكل ضمانة

مادية مستديمة لهذا الامن . فمن شأن عملية التحويل أن تدلل على تصميم الدول على تخفيض برامجها العسكرية وعلى استعدادها للمضي في نزع السلاح وفي تعزيز الثقة الدولية .

٥ - ومما له أهميته أن نشجع التعاون المتعدد الاطراف تحت رعاية الامم المتحدة في هذا الميدان الشديد الاهمية . وقد ترسخت الاسس لذلك ببرنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

٦ - ويعتبر التحويل مسألة معقدة ومتعددة الجوانب . ومما له أهمية كبرى لإنجاحه أن تصبح عملية نزع السلاح عملية لا رجعة فيها وأن يتم تأكيد مبدأ كفاية الاسلحة للاغراض الدفاعية والتأكيد على الهيكل الدفاعي البحت للقوات المسلحة .

٧ - كما أن من المستحسن أن يُنظر في التدابير الاساسية لعمليات التحويل وأهدافه ، من قبيل وقف استخدام الانجازات العلمية والتكنولوجية لتطوير وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنع تطوير تكنولوجيا عسكرية جديدة تعرّض الاستقرار والامن الدوليين للخطر .

٨ - ويتطلب النهج الجاد إزاء المشاكل التي ينطوي عليها التحويل توافر روح الريادة لدى مختلف الدول في هذا الميدان لاعتماد التشريعات المناسبة .

٩ - ولا يوجد أي شك في الحاجة الى التحويل ، ولكنه في الوقت نفسه يشير مجموعة من المشاكل الاقتصادية والتقنية والاجتماعية الصعبة . فهو سيتطلب في مرحلته الاولى استثمارا إضافيا يمكن تمويله من خلال تحويل جزء من الموارد المفرج عنها من ميزانية التكنولوجيا العسكرية . كما أن من الضروري إدخال تغييرات على هيكل المشاريع ، وحل مشكلة تكييف التكنولوجيا الحديثة المنقولة من قطاع الدفاع لتتمشى مع المستوى التكنولوجي المختلف الموجود في الإنتاج المدني . ويمكن لمشاكل التحويل أن تؤثر بصورة سلبية على المصالح الاجتماعية لبعض قطاعات العمال وأفراد أسرهم .

١٠ - ومما سييسر عملية التحويل أن قطاعات الدفاع في بلادنا قد بدأت بالفعل في إنتاج السلعة الاستهلاكية .

١١ - فقد بدأت عملية التحويل بالفعل في منشآت الصناعة العسكرية في بيلاروس ، وهي عملية تتصف بصناعة السلع الموجهة بصورة رئيسية للاغراض العامة . علاوة على ذلك ،

فإن المؤسسات والمنظمات العاملة في صناعة الدفاع ، والتي تتمتع بالقدرات الانتاجية والعلمية والتقنية المناسبة ، يجري العمل حاليا على تغيير وجهتها بحيث تلبي احتياجات السكان من السلع الاستهلاكية والتكنولوجيا الطبية وكذلك احتياجات القطاعات التحويلية في المجمعات الصناعية الزراعية من المعدات التكنولوجية .

١٢ - ونتيجة لعملية التحويل ، ارتفعت قيمة إنتاج السلع الاستهلاكية بمبلغ ٢٢ مليون روبل عام ١٩٨٩ ومن المتوقع أن ترتفع بمبلغ ٩٠ مليون روبل في عام ١٩٩٠ ، أما قيمة انتاج التكنولوجيا الطبية فقد ارتفعت بما قيمته ٠,٦ و ٣,٦ مليون روبل في السنتين المذكورتين كما ارتفعت قيمة المنتجات الصناعية والتكنولوجية فيهما بمبلغ ١٣,٣ و ٥٣,٦ مليون روبل على التوالي .

١٣ - ويطرح التحويل على الشركات مشاكل خطيرة ذات طابع تقني وتكنولوجي ومالي واقتصادي واجتماعي بالاضافة الى المشاكل الخاصة بالموظفين . والمشاكل حادة بصورة خطيرة فيما يتعلق بالائتمانات وفوائض السلع والمواد وتقديم مدفوعات إضافية لفئات معينة من العمال بسبب انخفاض تعقد السلع المصنوعة . وبالنسبة لمعظم المؤسسات ، لا يعوّض انخفاض الربح وقيمة الانتاج المدني عن انخفاض حجم الانتاج العسكري ، كما لا يمكن ايجاد مؤشرات اقتصادية جديدة للنشاط الانتاجي تحل محل تلك الموضوعة مسبقا (انتاجية العمل ، الربح ، وما شابه ذلك) . ونتيجة لذلك فإن الاموال المخصصة للإنتاج والحوافز المادية والتنمية الاجتماعية كلها تتناقص باستمرار .

١٤ - علاوة على ذلك ، فإن الوضع الفعلي والنهوج الحديثة تتطلب منا العثور على الحلول التقنية والاقتصادية والاجتماعية الممكنة الافضل والمقبولة لجميع الاطراف المشاركة في عملية التحويل . وفي الوقت الحاضر تتصدى المؤسسات التجارية والهيئات الحكومية لهذه المشكلة .

١٥ - وبالطبع لا يمكن القول بكفاية ما يتوفر من خبرة في عملية التحويل مما تجمع لدى بعض البلدان خلال العقود الماضية . وعلى هذا ، فإن مما يتصف بأهمية خاصة أن تبذل الجهود على الصعيدين الوطني والمشترك للتوصل الى حل فعال لمشاكل التحويل . وينبغي على الامم المتحدة أن تلعب دورا هاما في هذا المضمار . كما يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تسهم في الموضوع . وقد اضطلعت هذه المنظمة بالفعل ببحوث مفيدة في هذا الاتجاه .

١٦ - وينبغي للرأي العام أن يلعب دورا هاما في تعبئة الإرادة لاتخاذ الخطوات العملية اللازمة للتحويل . ولا شك أن العلماء يتحملون مسؤولية خاصة عن ذلك . فهناك حاجة الى بحوث جديدة شاملة لتعزز الافكار التي يقوم عليها التفكير الجديد وذلك مع مراعاة الفوائد الاقتصادية لعملية التحويل . ومما له أهمية خاصة في هذا الموضوع المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بإنشاء فريق من العلماء للقيام بتحليل متعمق لمشاكل التحويل ، بحيث يأتي مع التقرير القادم للامين العام للامم المتحدة ، الذي سيمكن الجمعية العامة من النظر في هذه المسألة . وتعتبر بيلاروس هذا الامر خطوة طبيعية نحو تعزيز التعاون المتعدد الاطراف في ميدان التحويل .

الصين

[الاصل : بالصينية]
[٢٣ أيار/مايو ١٩٩١]

١ - اتبعت الصين دائما سياسة خارجية مستقلة طابعها السلم ، واتخذت بمبادرتها الخاصة ، عددا من الإجراءات التي تفضي الى تحقيق الاغراض الموضوعة لنزع السلاح على الصعيد العالمي . وإن تحويل الصناعات العسكرية الى الانتاج المدني هو أحد التدابير الهامة المتصلة بذلك .

٢ - وترى الصين أن التحويل المذكور سوف يعزز عملية نزع السلاح والسلم والامن العالميين . وانه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي هذه المسألة أهمية وعلى الامم المتحدة أن تضطلع بدور فعال في مساعدة مختلف البلدان على تطوير وتحسين النظرية والممارسة المتعلقة بتحويل الصناعة العسكرية الى الانتاج المدني . وينبغي للدول المعنية أن تعزز تبادل المعلومات والخبرة فيما بينها في هذا الميدان بغية إيجاد حل للمشاكل الناشئة عن التحويل المذكور .

٣ - وتقدر الصين العمل الذي اضطلعت به إدارة الامم المتحدة لشؤون نزع السلاح من أجل تحقيق هذا الغرض ، وتأمل في أن تواصل الإدارة بفعالية تعزيز الانشطة المبذولة لاستخدام تقنيات الصناعات العسكرية لاغراض سلمية ، والتعاون والتبادل الدوليين في هذا المجال .

٤ - وبغية تعزيز الانشطة المبذولة عالميا من أجل تحقيق التحويل المذكور ، تود الصين أن تعرض ممارستها وخبرتها في التحويل ، على النحو التالي .

٥ - إن حكومة الصين تماشيا مع تطور الحالة في العالم والحاجة الى بناء اقتصاد وطني قد ساعدت على الاستفادة التامة من خبرتها التقنية ومن طاقات ما لديها من علوم وتقنيات وصناعات عسكرية ، مساهمة بذلك مساهمة إيجابية في تنمية الاقتصاد الوطني . كما أنها اضطلعت ببحوث وأنشطة فعالة ترمي الى استخدام التقنية الصناعية العسكرية للأغراض السلمية لكي تعود بالنفع على البشرية .

٦ - وتتضمن الجهود التي تبذلها الصين في التحويل جانبين : احدهما هو حمل الصناعات العسكرية على انتاج منتوجات مدنية ، والآخر هو تكييف التقنية الصناعية العسكرية للاستخدامات المدنية . وطوال العقد الماضي ، قامت الإدارات الصناعية العسكرية بتوجيه من سياسة الدولة في مجال الصناعة ، بتكييف بنيتها الصناعية وانتاجها المختلط على نحو فعال . وساهمت بنشاط في البحوث المتعلقة ببعض المشاريع الحكومية المدنية الأساسية ، والتجهيزات الرئيسية ، وفي إنتاجها ، كما كانت تقدم مساعدة فعالة الى الصناعات الإنمائية الكبرى التابعة للدولة كالطاقة والنقل الخ . ولم تقتصر في أعمالها على إجراء بحوث بشأن الآليات والمرافق اللازمة لتحقيق التحويل التقني للصناعات التقليدية ، وعلى انتاج كميات ضخمة منها ، بل أنها انتجت كذلك شتى أنواع المنتجات الصناعية الخفيفة وغيرها من الالات الكهربائية المنزلية ، مما دعم السوق المحلية . كما أنها ساهمت بنشاط في التنمية الاقتصادية الاقليمية عن طريق توفير الخدمة التقنية ، ومساعدة المشاريع المنظمة على مستوى القرى والمدن الصغيرة ودعم الانتاج الزراعي . وحتى هذا التاريخ ، أنشأت ادارات الصناعة العسكرية أكثر من ٣٠٠ صنف انتاجي كما منحت الحكومات المحلية بعض القروض لدعم التحويل من الصناعات العسكرية الى الانتاج المدني . وقد تم استحداث وانتاج ما يزيد عن ٠٠٠ ١٠ نوع من المنتوجات من ٤٣ فئة ، كما يوجد ما يزيد مجموعه عن ٠٠٠ ٣٠ صنف من المنجزات التقنية والعلمية كانت تستخدم لأغراض عسكرية تم تحويلها الآن الى استخدام مدني . وقد ارتفعت نسبة القيمة الانتاجية للمنتوجات المدنية الى ٦٥ في المائة من القيمة الانتاجية الإجمالية للمشاريع العسكرية . وفي الوقت الحاضر ، اتجهت جميع العلوم والتقنيات والصناعات الدفاعية في الصين لخدمة النزوع نحو تحديث صناعة البلد وزراعتها والتجارات الأخرى ، وتحديث الدفاع الوطني في الوقت ذاته .

٧ - وإن السلم والرفاه والتنمية هي أسمى وأغلى التطلعات التي تصبو اليها البشرية . وإن تحويل الصناعات العسكرية الى الانتاج المدني والى الاستخدام السلمي للقدرات والتكنولوجيات العسكرية ، هو أحد الوسائل والسبل لتحقيق تلك الأماني . وسوف تواصل الصين بعزم اتباع طريق المزج بين الانتاج العسكري والمدني . ونحن نأمل

في أن يصبح الاستخدام السلمي للتقنيات والقدرات العسكرية هدفا وممارسة تشترك فيهما جميع البلدان بحيث يصبح بالإمكان استخدام التقنية الصناعية العسكرية على نطاق واسع من أجل قضية الحفاظ على السلم العالمي وتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان كافة لصالح البشرية . وان الصين على استعداد ، على أساس المساواة وتبادل المصالح ، لزيادة آفاق اتصالاتها الواسعة مع البلدان الاخرى وتعاونها معها بشأن استخدام التقنيات والقدرات العسكرية للاغراض السلمية .

الفلبين

[الاصل : بالإنكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١]

في هذا الصدد ، تؤكد حكومة الفلبين أن هذه القضية هي مسألة ذات أهمية وطنية ، وتؤكد من جديد دعمها التام القرار الذي يقضي بإدراج هذا البند من جدول الاعمال في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وهذا البند يتماشى ، على نحو أساسي مع برنامج التحويل الشامل الذي وضعه المجلس التشريعي والتنفيذي المعني بالقواعد في الفلبين ، بشأن الاستخدامات البديلة للقواعد العسكرية البرية والمخيمات العسكرية . وترى الحكومة أيضا أنه يجب تشجيع تحويل المخزونات والموارد العسكرية الموجودة والتي لا يستفاد منها ، الى أغراض مدنية أكثر إنتاجية .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]
[٧ أيار/مايو ١٩٩١]

إن لدى حكومة جمهورية كوبا في هذا الصدد الاعتبارات التالية :

(أ) يمكن تصور التحويل في ناحيتين مترابطتين : كتعبير عن الرغبة السياسية في تخفيض الميزانيات العسكرية ، وكحاجة اقتصادية لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ب) في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تخفيض الميزانيات العسكرية يمكن للدول لدى تنفيذ سياسات تخفيض هذه الميزانيات وضع وتصميم برامج تحويل

للموارد المستخدمة حتى الآن في أنشطة عسكرية الى غايات مدنية ، مع ما يترتب على ذلك من فوائد للاقتصادات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء للبلد الذي يعتمد هذه البرامج أو في شكل مساعدة وتعاون مقدمين إلى بلدان أخرى ، ولا سيما البلدان النامية ؛

(ج) سيسهم تنفيذ برامج تحويل واستخدام هذه الموارد في مجال التعاون الدولي في تعزيز أهداف برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بنزع السلاح والتنمية ؛

(د) إن وضع برامج التحويل ، المتصورة من ناحية صلتها بسياسات تخفيض الميزانيات العسكرية ، لن يتطلب بالضرورة وضع معايير دولية بشأن قابلية الميزانيات العسكرية للدول للمقارنة بل يمكن وضع برامج التحويل هذه وتصورها كاجراء لتعزيز الثقة تتخذه الولايات المتحدة بصورة طوعية في اطار أهدافها الرامية إلى الاسهام في ايجاد جو من الثقة والأمن من أجل تعزيز السلم ؛

(هـ) على الرغم من أنه يمكن لجميع الدول أن تقوم بأنشطة التحويل ، لما تمثله من أهمية وأبعاد في الجهود الرامية إلى التقليل من التوتر والاسهام في اقرار السلم ، يجب أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تملك أكبر ترسانات عسكرية هي الدول التي تضطلع بأنشطة التحويل بطريقة أشد كثافة وأكثر استمرارا ؛

(و) إن المعرفة المتخصصة والتكنولوجيات والهياكل الاساسية والانتاج الحربي يمكن أن تسهم بنسبة كبيرة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الاقليمي ، وكذلك في حل المشاكل ذات الطابع العالمي ، مثل مكافحة الامراض والاوبئة والمشاكل المتصلة بالارصاد الجوية وحماية البيئة وحفظها الخ .

(ز) إن تنفيذ برامج التحويل في مجال أعمال البحث والتطوير العسكرية لن يسهم فقط في الإفراج عما يستوعبه من موارد بشرية ومادية ضخمة بل سيسهم أيضا في احباط تصاعد سباق التسلح ، وفي إعاقة ظهور أسلحة جديدة ومنظومات جديدة من الاسلحة ، سواء أكانت نووية أو من أسلحة التدمير الشامل ؛

(ح) ينبغي للدول الحائزة لمنشآت لإنتاج الاسلحة بأعداد كبيرة وبخطورة كبيرة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص أن تضطلع بصورة أسرع ببرامج لتحويل هذه الصناعة ؛

(ط) ينبغي اتخاذ التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لضمان العمالة مثل إعادة تدريب الأشخاص الذين سيحوّلون من النشاط العسكري إلى الأنشطة المدنية ، وذلك عند الاقتضاء .

لختنشتاين

[الأصل : بالانكليزية]
[٥ شباط/فبراير ١٩٩١]

نظرا إلى أن إمارة لختنشتاين قد ألغت ، في الحقيقة ، جيشها في عام ١٨٦٨ ، وأنها لم تملك قواتا عسكرية منذ ذلك الحين ، فإن سلطات لختنشتاين المختصة ليست في وضع يسمح لها بإبداء آراء واقتراحات بشأن المسألة الواردة في القرار المشار إليه أعلاه .

النرويج

[الأصل : بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ١٩٩١]

١ - ينبغي للمنجزات التي تم إحرازها في السنوات الأخيرة في مفاوضات الحد من الأسلحة ولاحتمالات إحراز مزيد من التقدم في عمليات نزع السلاح المستمرة ، أن تؤثر على استعداد الحكومات لإعادة تسخير مواردها من القطاع العسكري إلى القطاع المدني . ويمثل تحويل الموارد العسكرية للأغراض المدنية جانبا هاما من المشاكل المرتبطة بإعادة تخصيص الموارد . وتوحي التجربة والبحوث بأن التحويل هو أمر ممكن . بيد أنه توجد ثمة حاجة مستمرة لتحديد المشاكل المختلفة التي تترتب على عملية التحويل وتحليلها . كما توجد ثمة ضرورة لمعالجة عدة مشاكل انتقالية ذات طابع سياسي واقتصادي وتقني ، على كل من الصعيدين المحلي والدولي . وفضلا عن ذلك يتعين اتخاذ تدابير مؤسسية معينة أو خطط في مجال السياسة العامة تحظى بقبول عام .

٢ - وتتعلق إحدى المسائل التي ترتبط بالتحويل ، بالعمالة . فلابد من أن يؤدي التحويل إلى اضطرابات مؤقتة في قطاع العمالة . بيد أنه قد يكون من الممكن أن يعالج المرء هذه المشكلة إلى حد ما عن طريق اتخاذ تدابير سياسية مؤسسية معينة

ومعترف بها بوجه عام . وفضلا عن ذلك فإن المصانع العسكرية التي تشرع في عمليات التحويل قد تواجه صعوبات في الحصول على الموارد اللازمة لأصنافها الإنتاجية الجديدة وفي استحداث التكنولوجيا الملائمة بتكاليف معقولة . كما أنه من المرجح أن تنشأ مشاكل ترتبط بتوزيع السلع الاستهلاكية التي تنتجها صناعة الأسلحة . ولدخول قطاع المستهلك تقتضي الضرورة توفر استراتيجيات للتسويق ، تتطلب استحداث وسائل جديدة لبيع المنتجات .

٣ - وتنطوي عملية التحويل على عدد كبير من المشاكل ذات طابع تقني وصناعي كذلك . فعلى سبيل المثال ، لابد من إجراء تحولات وتكييفات معينة في ميدان البحوث والتنمية العسكرية الصناعية . ومع الاعتراف بأن جزءا كبيرا من الجهود المبذولة عالميا للبحث والتطوير ترتبط بانتاج الأسلحة ، فإن عمليات إعادة التكيف الصناعية سوف تنطوي على قضايا صعبة ومثيرة للجدل . ومن الممكن أن تكون الآثار العرضية الناجمة عن برامج التطوير العسكري المتقدمة كبيرة .

٤ - وترى النرويج أن نجاح تنفيذ برامج التحويل يمكن أن يفرج عن موارد مفيدة لتحقيق التعاون الإنمائي ، بحيث يصبح حجم المساعدة متماشيا مع الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة . وفضلا عن زيادة التعاون الإنمائي ، يجب إعادة تخصيص الموارد من القطاع العسكري إلى القطاع المدني في البلدان الصناعية لاستخدامها لمساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحسين البيئة ، وبذلت بصفة خاصة على شكل نقل موارد وتقنيات مالية جديدة وإضافية . بيد أنه لا توجد ثمة علاقة بسيطة بين تخفيض الإنفاق الدفاعي وزيادة المساعدة . ولكن بالنظر إلى القيود الحالية للموارد في البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، فقد يساهم تخفيض الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي في المدى البعيد على زيادة الجهود المبذولة في هذا المجال .

٥ - وفي الوقت الحاضر لم تتوفر للبلدان سوى تجربة عملية صغيرة لدعم جهودها في مجال تحويل الموارد العسكرية للأغراض المدنية . ولابد من أن تؤدي المبادرة التي اتخذت باعتماد القرار ١١٦/٤٤ إلى توفير قاعدة مفيدة لتجديد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الميدان .

- - - - -